

المصدر: عكاظ

التاريخ: ٣ يونيو ٢٠٠٢

أحداث ١١ سبتمبر كشفت أيدولوجيات المصالح وتوجهات الحرب

هل انتهت الحرب الباردة .. أم تغيرت محاورها؟

مريم محمد عبدالله
الريفية

مع ردة الفعل الأمريكية الأولى من خلال ما يسمى «الحرب على الإرهاب» بالقضاء على نظام طالبان في أفغانستان تم تنصيب حكومة أفغانية جديدة تربطها مصالح بالغرب وأمريكا وتبعها إبرام اتفاقيات لإقامة قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى مثل طاجيكستان واوزبكستان وتركمانستان ومن ثم أرسلت قوات عسكرية أمريكية إلى الفلبين واليمن وباكستان وجورجيا لتدريب الأجهزة الأمنية والعسكرية لهذه الدول في حربيهم على الإرهاب بناء على طلبهم حسب ما اشير حينذاك كما تم الاتفاق على إقامة تعاون عسكري أمريكي مع كل من اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة لمكافحة الإرهاب والدفاع عن الحرية.

كل هذا حدث في غضون ثمانية أشهر يبدو فيها ان العامل المشترك لهذه التغييرات من مشرق الكرة الأرضية حتى مغربها يدور حول ركيزتين أساسيتين هما تأمين السيطرة غير المباشرة على مخزون النفط العالمي والحد من التوسع الجغرافي للإسلام خارج منطقة المشرق الأوسط ومن خلال

العبرة الشهيرة للرئيس الأمريكي جورج بوش «أما معنا أو مع الأرابيين» سواء كانت تعني «أما مع العلمانية أو الإسلام» أو لربما قصد فيها «أما مع منهج الديموقراطية الغربية أو لا» وكان أمريكا أعلنت الحرب الباردة الثانية على الإرهاب المتمثل بالتطرف الإسلامي والمعارض للسيطرة غير المباشرة على مقدرات الشعوب. ومن البديهي ان نظن ان تشكيل هذين المحورين الأساسيين -أمريكا وبعض حلفائها- على محور الإرهاب المتمثل بالتطرف الإسلامي وتأمين المصالح الأمريكية على حد قول الإدارة الأمريكية كانا ردة فعل للعمليات الإرهابية في واشنطن ونيويورك دون ان نذكر أنهما كانا من الأهداف الأساسية لأجندة الإدارة الأمريكية للرئيس بوش. فمنذ بداية عهده والرئيس بوش يعد الشعب

الاعتماد على النفط المستورد وتحديد النفط الخليجي لما له من تداعيات سياسية وأمنية على أمريكا ويطالب الكونغرس بالموافقة على استخراج النفط من الإسكا من خلال اقرار مشروع «أنور» الذي واجه معارضة قوية من جماعات الضغط المعنية بالمحافظة على البيئة.

ويمكن سر هذه السياسة الأمنية النفطية الأمريكية ضمن خطة الطاقة الوطنية المعدة من الإدارة الأمريكية ممثلة بنائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني والتي عرضت على الكونغرس لدراستها وأقرارها وتشير هذه الخطة الى ان أمريكا تعتمد على النفط المستورد بمقدار ٥٣٪ وهذا الاعتماد الاستهلاكي للنفط في ازدياد والمتوقع ان يصل الى ٦٢٪ في عام ٢٠٢٠ حيث تستهلك أمريكا حالياً مقدار ١٩ مليون برميل في اليوم تستورد منه ١١ مليون برميل يوميا ويقع اعتمادها اولا على كندا وثانيا على المملكة العربية السعودية وفي المرتبة الثالثة على فنزويلا ولتحفيف الاعتماد على النفط المستورد قامت الأجهزة الحكومية والخاصة المعنية بالنفط بدراسات مبدئية توصلوا فيسها الى ان استخراج النفط من الإسكا سوف يعطي أمريكا ما يقارب ٦٠٠,٠٠٠ برميل يوميا والذي سوف يكون مفيدا ولكنه لن يكون له تأثير ذو أهمية كبيرة للتحفيف من اعتماد أمريكا على النفط المستورد مثل ما هو الوضع المرتقب من استخراج النفط لبحر قزوين والذي قد يساهم في التخفيف من عبء استيراد النفط الخليجي ولكن لن يكون ذات فائدة كبيرة.

وفي سياق مناقشة وقرار خطة الطاقة الأمريكية من قبل الكونغرس الأمريكي واجه مشروع «أنور» مناقشات حادة حول أهميته وبرزت مطالبات متتالية من قبل أعضاء الكونغرس لمعرفة أسماء الأشخاص او ممثلي الشركات النفطية وغيرها الذين شاركوا في اعداد التقرير الخاص بالخطة النفطية لأمريكا لما راودهم من شكوك لنوايا خفية وراء هذه الخطط وتداعياتها التي قد تخدم جماعات مصالح خاصة على

والمصالح العامة وكافة مبادئ الديمقراطية مثل تضخيم الأرباح دون وجه حق لضمان استمراريتها أو التهرب من الضرائب أو محاولة التخفي بعجز ميزانياتها وراء أوهام اندماج الشركات الكبيرة والتخصيص كما انتقد جون سول تحكم الجهاز الإداري لهذه الشركات باختيار أعضاء الكونغرس لتمثيل مصالحهم الخاصة ضد المصالح العامة للأفراد مما أعطى قوة لهذه اللوبيات السياسية والعسكرية والاقتصادية وجماعات الضغط.

ومع هذا فقد أقر جون سول أن هذا الوضع ليس بالضرورة إقراراً بفساد السياسي الأمريكي ولكنه يفسر الخلل في النظام الديمقراطي الغربي الذي يبقى لسنوات عديدة أعضاء الكونغرس الأمريكي يمثلون هذه الشركات ولا يمثلون فعلياً الفرد الأمريكي والمصالح العامة مقابل مكاسب يحصل عليها هؤلاء الأعضاء مثل وعود في عضوية مجالس إدارتها بعد التقاعد أو مقدار من المال في حساباتهم البنكية ولربما هذا برأي سول هو السبب الرئيسي وراء انحياز عدد الناخبين في أمريكا إلى ٢٣٪ من المواطنين وخلق شعور قوي باللامبالاة في اختيار ممثليهم.

ولعل هذه الفئة المتطرفة التي تعمل في الإدارة الأمريكية الحالية والتي تخطط لمكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية في ظل الخلل الموجود في ميزان القوى العالمي التي حاول بعضها أن يثير معاداة الشعب الأمريكي للمسلمين في كافة أنحاء العالم بعد أحداث سبتمبر من خلال القيام بإثارة البلبلة والتخويف بين الحين والآخر حتى يبرر لها شن الحروب في مناطق أخرى بعد أفغانستان أن تدرك أنه لا يمكن للغرب محاربة الإسلام من خلال تطبيق الأساليب التي اتبعت لمحاربة النازية أو الفاشية أو الشيوعية لأن الإسلام هو دين سلام وكرامة يقر بمبدأ التعايش السلمي مع الأديان السماوية الأخرى والوسطية في تطبيق أحكامه ويرفض الاستبداد والعنف والتطرف كما أن مبادئ الإسلام الأساسية هي المساواة والعدل والحرية والإخاء مع أحكام وأخلاقيات كريمة كثيرة يستمدتها من القرآن الكريم مثلما تقر الديمقراطية الغربية هذه المبادئ

إلى المسلمين المتطرفين في إيران بعد الثورة الإيرانية مباشرة نظراً لمعاداة الثورة في بدئها للغرب والشرق ولما كان لاحتجاز الرهائن الأمريكيين من قبل حراس الثورة من تأثير على الشعب الأمريكي.

وتكمن القوة المعدة والمحركة وراء هذه السياسات الاقتصادية والتوسعة في الإدارات المركزية لهذه المؤسسات التجارية المتعددة الجنسية والمصانع العسكرية والشركات النفطية والبنوك العالمية والأجهزة الإعلامية والتي غالباً ما تسيطر عليها الحركة الصهيونية العالمية المنظمة والتي تقع في قلب أمريكا. وتمارس الحركة الصهيونية الأمريكية سيطرتها من خلال تشغيل القوى المالية التي لديها لبيط نفوذها على الأجهزة الحكومية

والمؤسسات السياسية الأمريكية بطرق نظامية أحياناً واستغلالية وابتزازية أحياناً أخرى لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاص والتي استطاعت أن تصل مؤخرًا إلى تحديد الرئاسة الأمريكية بدليل الفوضى التي اجتاحت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة والتي حظي فيها الرئيس الأمريكي الحالي على ٢٣٪ فقط من تمثيل الشعب الأمريكي مقابل فرضها أجندة محددة تساهم في بسط نفوذها لضمان السيطرة غير المباشرة على المخزون النفطي العالمي.

وقد نتقد الكاتب الكندي جون رالسون سول في كتابه المعروف «الخصارة غير المدركة» تغلب وسيطرة الشركات الكبيرة على اقتصاد الدول الغربية وسياساتها الحكومية لتحقيق منافع اقتصادية بحتة خاصة بها على حساب المصالح العامة ومبادئ النظرية الفردية كما أرادها جون لوك وتوماس هوبز مفكر الديمقراطية الغربية متهمين إياها بسلب القوة السياسية الفردية التي تشرعها له حقوقه الديمقراطية لتحل محله وتصبح القوة الأساسية المحركة

لسياسة الدولة وعلى سبيل المثال فقد نجحت الشركات الأمريكية الكبيرة خلال عقود من الزمن في خلق مجتمع يتم إدارة أفرادها وتوجيههم كما تشاء إدارة هذه الشركات بحيث يكون هؤلاء الأفراد لإدارتها بالطاعة والولاء حتى لو كانت مخالفة للأسس الأخلاقية

حساب المصالح العامة الأمريكية (خطة الطاقة الأمريكية: دورية «التاريخ المعاصر» عدد مارس ٢٠٠٢).

أما بالنسبة إلى المحور الآخر وهو احتواء التطرف الذي تراه أمريكا المعارض لمبادئ الديمقراطية الغربية فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياسة احتوائية بتوزيع القوات العسكرية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم لتخويف وترهيب الجماعات المتطرفة محاولة الإيحاء بين الحين والآخر عن الدول المستهدفة عسكرياً والتي تحتوي أو تساند هذه الجماعات من خلال إعلانات مقتضبة عن هـ اور للشـر.

وقد يبدو للبعض أن بداية

تحديد هذين المحورين للحرب الباردة الثانية جاء نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩٠ وإعلان النظام العالمي الجديد من قبل الرئيس الأسبق جورج بوش وذلك لأن الخلل الذي استحدث في ميزان القوى العالمي خلق وضعاً جديداً تبين فيه أنه غير مجد وغير مريح لقوة سياسية وعسكرية واقتصادية تسعى لضمان استمراريتها ونموها من خلال تشغيل مصانعها الحربية وتحريك قواته العسكرية دون أن تشن حروب تحت مسميات وأهداف مختلفة لإيجاد منافذ لتشغيل شركاتها الإنشائية للأعمار وفتح أسواق تجارية لمنتجات شركاتها الكبيرة واستحداث مجالات استثمار متعددة والذي كان يتطلب وجود عدو مبین يمهد لها الأسباب والدوافع للقيام بزيادة النفقات على ميزانيات دفاعها وتحريك مستديم لقواتها العسكرية وإيجاد كافة المبررات لإقرار سياسات معينة تحت شعارات الدفاع عن الحرية ورسخ مفاهيم الممارسة الديمقراطية الغربية. وكان ما يدعو للاستغراب حينذاك قراءة الافتتاحيات لبعض الصحف

البريطانية التي كانت تقول «لقد ذهب الحمير ولأن يأتي دور السود» (اللون الأحمر يرمز إلى الماركسيين واللون الأسود يرمز إلى الإسلاميين) وقد ظن البعض في حينه بأن هذه المقالات مغالاة غريبة مثيرة من قبل البعض لمعاداة المسلمين في كل مكان كما فهم البعض الآخر بأنها ترمز فقط

وتوثيقها بحضارتها وقيمها وثقافتها الخاصة والتي تتساءل في نفس الوقت مع باقي الدول المحبة للسلام عن ما تريده أمريكا من العالم والى أين تقودنا وعن من المستهدف من استحداث صواريخ «حرب النجوم» ولماذا بقي حلف الناتو مستمرا حتى الآن بالرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، ومقابل هذه التساؤلات لعل الشعب الأمريكي المسالم ان يتساءل أيضا هنا بعد ان انقلبت مفاهيم ومبادئ الديمقراطية الغربية التي وضعتها اجداده عن المكاسب التي جناها ما بعد ١١ سبتمبر!! ولماذا يقوم المسؤولون بتخويفهم بين حين وآخر وعن ماذا يدافعون؟

هل هم يدافعون عن الحرية مقابل الحريات الشخصية التي أصبحت مهددة بسبب فرض المراقبة على المكالمات التليفونية ومراسلات الانترنت وغيرها أم انها مقابل انتهاكات القوانين التشريعية والحقوق المدنية التي تجيز التوقيفات غير القانونية وغير المحددة زمنيا للمشتبه بهم دون محاكمة او وجود ادلة واضحة ومعلنة ولربما يتساءل الشعب الأمريكي أيضا عن عدد القنلى الابرياء الذين قتلوا في افغانستان والى متى سوف يعرضون حياة جنودهم الى الخطر او عن ازدياد النفقات العسكرية الهائلة بدلا من صرفها على الخدمات الصحية والتعليم وما هو سبب انهيار الشركات الأمريكية الكبرى ومن المسؤول عن كل هذا. لقد سجلت الوثائق التاريخية الأمريكية محادثات الرئيس ترومان مع وزير دفاعه عقب واقعة «بيرل هاربور» وتخطيط ادارته لضرب اليابان بالقنبلة النووية لاسترجاع هيبة أمريكا قوله «اذا استطعت ان تبقي الشعب الأمريكي خائفا الى وقتها فنعدنا استطيع ان اجيز الضربة النووية» وقد اجازها في هيروشيما ونكازاكي بعد ذلك.

علينا كمسلمين وعرب ان نخاطب الشعب الأمريكي ونحثه للقيام بدوره كمواطن مسؤول وان يمارس حقه الانتخابي الذي تجيزه له الديمقراطية الغربية لاختيار قادة وممثلين يمثلون مصالحهم العامة بأجمعهم ويقودون شعوبهم الى الرقي والنمو والسلام دون ان تفرض عليهم اخذات او سياسات محددة وملزمة من قبل فئة جماعات ذات مصالح اقتصادية وتوسعية حتى يتجنب المواطن الأمريكي مع باقي شعوب العالم المناهي المتكررة التي تؤدي الى الحروب

والتي تستمد منها من مبادئ الثورة الفرنسية والأمريكية.

وكما ان هناك غلوا وتطرفا من بعض الفئات المسلمة في افكارها واعمالها والتي لا يجيزها الايمان المسلم المسالم والقانع بحياة هادئة ومستقرة فان هناك تطرفا وغلوا في المصالح السياسية والاقتصادية في العملية السياسية الأمريكية والتي سببت دون أدنى شك ضررا جسيما لاغلبية الشعب الأمريكي المسالم والقانع بسلامة حياته اليومية ومتطلباتها دون ان يكون له أي اهتمامات بالسياسة الخارجية التي تقودها بلاده. فكم منا في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا من الخليج حظي بصداقات ودية وتجارب طيبة مع الشعب الأمريكي خلال زيارتهم المتكررة لأمريكا سواء كانت هذه الزيارات سياحية او بهدف عمل تجاري او لعلاج صحي او من خلال اقامتهم كطلبة جامعيين وخاصة في الولايات الجنوبية امثال ولاية تكساس ولذلك عندما نسمع ادعاءات واستفسارات البعض من أمريكا يتساءلون لماذا يكرهوننا -أي المسلمين- نستغرب ونتساءل معهم ولماذا تكرهوننا ونحن مسلمون مسالمون لم يكن لنا أي أطماع على أي دولة تعارفنا على مبدأ المعاملة بالمثل والتبادل التجاري الحر والعادل والعلاقات السياسية والاقتصادية المتوازنة.

واذا كان هناك من تغرات او خلل يحيط ببعض الدول الإسلامية فان التصحيح من خلال النقد البناء لا بد ان ينبع من الداخل ولا يجوز ان يفرض من الخارج بتغيير أنظمة سياسية او تنصيب حكومات ولاءها للمصالح الغربية الخاصة وان يكون هذا التصحيح مبنيا على مبادئ وأسس الديمقراطية الإسلامية التي تقر بالمبايعة بدلا من الانتخابات الحرة والتي يتم التأثير على اصوات ناخبها واتجاهاتهم من خلال خدمات يسعون للحصول عليها او وعود تطلق لاكتساب مناصب معينة. ان نموذج الديمقراطية الغربية والذي يفصل بين الدين والسياسة لا ينطبق على الدول الإسلامية التي تجمع بين الدين والدولة وتحكم على أسس وشرائع الله المنزلة اما الديمقراطية الإسلامية فتقر بالشورى التي تعمل على المصالح العامة ومصالح الأمة بدلا من المصالح الخاصة.

هذه الديمقراطية الإسلامية تسعى الى حيسن الجوار وعدم الاعتداء على الأخرين وتدين قتل الأبرياء من خلال غارات حربية او غيرها وتسعى الى الحوار مع الحضارات الأخرى لتثقيفها